

مؤشر PMI® للكويت التابع لمجموعة S&P Global

ارتفاع معدل التوظيف بأسرع وتيرة على الإطلاق

النتائج الأساسية

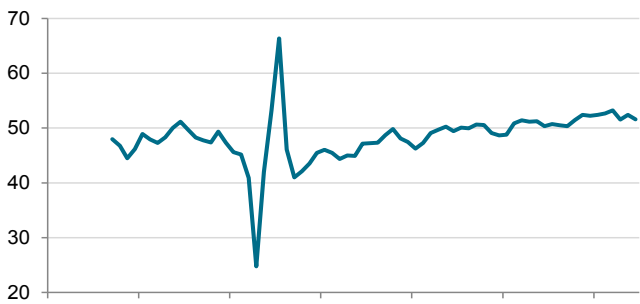
زيادة أقوى، وإن كانت لا تزال متواضعة، في مستويات التوظيف

زيادات قوية في الإنتاج والطلبات الجديدة

تراجع تضخم التكاليف للشهر الثالث على التوالي

مؤشر PMI للكويت التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسميًا، > 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global
جمعت البيانات في الفترة من 12 إلى 24 يونيو 2024.

تعليق

قال أندرو هاركر، مدير الاقتصاد في S&P Global Market Intelligence:

"شجعت التدفقات المستمرة للطلبات الجديدة الشركات على زيادة مستويات التوظيف لديها بأكثر وتيرة مسجلة في شهر يونيو. ومع ذلك، لا تزال الشركات غير قادرة على إحداث تغيير في أعمالها المتراكمة، مما يشير إلى أنها قد تحتاج إلى توسيع نطاق التوظيف بشكل أكبر في الأشهر المقبلة.

"كان هناك المزيد من الأدلة على تراجع تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج، مما مكن الشركات من مواصلة سياستها المتمثلة في الحد من ارتفاع الأسعار للعملاء من أجل المساعدة في تأمين أعمال جديدة. وكان الإنفاق على الإعلانات أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع النفقات، والذي كان في كثير من الأحيان عنصرًا أساسيًا في النمو في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الأشهر الأخيرة."

واصلت الشركات غير المنتجة للنفط في الكويت تحقيق زيادات في الإنتاج والطلبات الجديدة في نهاية الربع الثاني من العام. وشجع الضغط المستمر على القدرات الإنتاجية الشركات على زيادة مستويات التوظيف، حيث شهد معدل التوظيف ارتفاعًا بأسرع وتيرة في تاريخ الدراسة.

وعلى الرغم من استمرار ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بشكل حاد، إلا أن معدل التضخم تراجع للشهر الثالث على التوالي. في الوقت نفسه، أدت الجهود المبذولة لحماية هامش الربح إلى قيام الشركات بزيادة أسعار المبيعات، لكن الأسعار لم ترتفع إلا بشكل متواضع في ظل سياسات التسعير التنافسية.

يتم تجميع مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) للكويت من الردود على دراسة من هيئة مكونة من حوالي 350 شركة قطاع خاص. وتغطي الهيئة قطاعات التصنيع والإنشاءات والجملة والتجزئة والخدمات.

مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الرئيسي للكويت التابع لشركة S&P Global هو مؤشر مركب أحادي الرقم يرصد أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وهو مشتق من مؤشرات الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

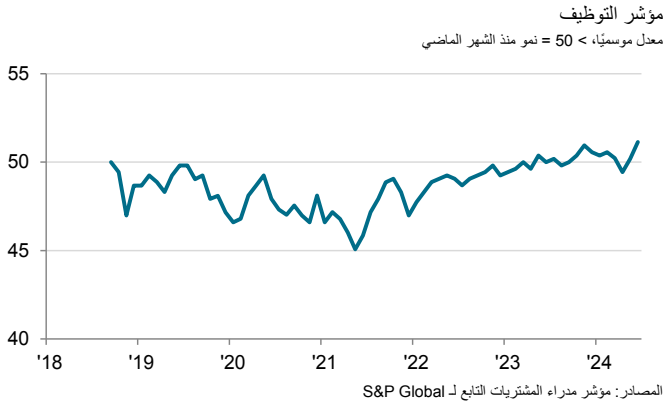
ظل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي أعلى من المستوى المحايد (50.0 نقطة) دون تغيير للشهر السابع عشر على التوالي في شهر يونيو. ومع ذلك، انخفض المؤشر من 52.4 نقطة في شهر مايو إلى 51.6 نقطة في شهر يونيو، وأشار إلى تحسن متواضع في ظروف الأعمال.

شهد النشاط التجاري زيادةً قوية، وإن كان بدرجة أقل مما شهدناه في فترة الدراسة السابقة. وكان نجاح جهود الدعاية عاملاً أساسياً في زيادة الإنتاج، وفقاً للشركات المشاركة. وأفادت التقارير بأن الشركات استعانت بمجموعة كبيرة من قنوات التسويق، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. كما ساعدت الأسعار التنافسية على النمو.

أشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى الإعلانات وتخفيضات الأسعار باعتبارها من العوامل التي أدت إلى نمو الطلبات الجديدة في شهر يونيو. ارتفعت الأعمال الجديدة للشهر السابع عشر على التوالي، وبوتيرة قوية. وكان ارتفاع إجمالي الطلبات الجديدة مدعوماً بزيادة حادة ومتسارعة في الأعمال الجديدة الواردة من الخارج. وفي الواقع، كان هذا التوسع هو الأسرع منذ بدء الدراسة في شهر سبتمبر 2018.

كما ارتفع معدل التوظيف بأسرع وتيرة على الإطلاق، حيث استجابت الشركات لأعباء العمل المرتفعة من خلال تعيين موظفين إضافيين. ومع ذلك، ظل معدل خلق فرص العمل متواضعاً، ولم يكن كافياً لمنع تراكم المزيد من الأعمال غير المنجزة نظراً لقوة نمو الطلبات الجديدة. وكان الارتفاع في الأعمال غير المنجزة من بين أكثر المعدلات حدة في تاريخ السلسلة.

ساهم الإنفاق على الدعاية في زيادة أخرى في تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال الشهر، حيث أفادت الشركات المشاركة أيضاً بارتفاع تكاليف النقل وارتفاع أسعار مكيفات الهواء



وصيانة المركبات. ومع ذلك، فقد تباطأ معدل التضخم للشهر الثالث على التوالي وكان الأضعف منذ بداية العام حتى الآن. وفي الوقت نفسه، بلغ التضخم في تكاليف التوظيف أعلى مستوى له منذ ثلاثة أشهر.

وشجع الارتفاع في الطلبات الجديدة الشركات على توسيع نشاطها الشرائي. وفي بعض الحالات، اشترت الشركات سلعا بكميات كبيرة، مما ساعد على زيادة المخزون. وشهد كل من مشتريات مستلزمات الإنتاج ومخزون المشتريات زيادة بمعدل أسرع مما كان عليه في شهر مايو.

وعلى الرغم من ارتفاع الطلب على مستلزمات الإنتاج، تمكّن الموردون من تسريع عمليات التسليم مرة أخرى. وأشارت الشركات المشاركة إلى أن السبب يعود إلى تقديم طلبات بتعجيل التسليم، إلى جانب العلاقات الجيدة مع الموردين. وقد انخفضت مدد التسليم بشكل كبير.

على الرغم من تراجع مستوى الثقة إلى أدنى مستوى لها خلال أربعة أشهر، إلا أن النجاح المستمر للتسويق وتحسين الظروف الاقتصادية دعم الثقة في توقعات العام المقبل للنشاط التجاري.

الاتصال

سأبرينا ماين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447 030
sabrina.maveen@spglobal.com

أندرو هاركر
مدير الاقتصاد
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 016
andrew.harker@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا [انقر هنا](#).

المنهجية

تقوم شركة S&P Global بتجميع مؤشر مدراء مشتريات الكوكيت التابع لها من الردود على الاستبيانات المرسلة إلى المدراء التنفيذيين في هيئة تضم حوالي 350 شركة من شركات القطاع الخاص. وعلى حسب نوع الشركة التي تستجيب للدراسة، يكون المشاركون أنفسهم إما مدراء مشتريات محددين، أو كبار المدراء التنفيذيين، أو المدراء الماليين، أو شخصاً في منصب رفيع يُمكنه من الإجابة على الأسئلة المختلفة الواردة في الدراسة. يتم إجراء المقابلات من قبل وكالة أبحاث محلية تقوم بالاتصال بالمشركين عبر الهاتف لتسجيل إجاباتهم على الدراسة.

تكون هيئة الشركات ثابتة بشكل عام من شهر لآخر، كما أن معدل انخفاض أعضاء الهيئة ضعيف. قد تحدث تغييرات إذا قررت الشركات أو الأفراد الانسحاب من الهيئة، أو إذا توقفت الشركات عن العمل. وفي هذه الحالات، يتم ضم شركات جديدة من نفس القطاع. تتم أيضاً مراجعة هيكل الهيئة سنوياً للتأكد من استمرارها في تمثيل الهيكل الفعلي للاقتصاد.

والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي غير المنتج للقطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. وقد جمعت البيانات لأول مرة في شهر سبتمبر 2018.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

إخلاء مسؤولية

تُوزع ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير البيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العرضية، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بالحدود وال/أو لشركائها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قد يتم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") نفاذ أي محتوى أو كميته أو اكتماله أو توقيته أو توافره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى أي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.